

## الاستفادة من الازمة في المصارف الاسلامية

د. محمد سليم وهبه

مجلة المستثمرون، العدد 81، تشرين الثاني 2008، الكويت، ص 50.

ترنح الاقتصاد العالمي الذي بني قاعدته المالية على وهم مستندي لا مقابل لها، بعد ان ارتبطت قيمتها الوهمية سياسيا بحجم الطلب، في سيل من المضاربات من دون تسلم فعلي للمواد.

وبالنتيجة واجهت الدول الغنية ركوداً قد ينتج عنه تهديد ثمانية ملايين شخص بالبطالة لديها، فجراء هذه الصورة، التي خلصت إليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من أن الاقتصاد العالمي دخل بالفعل في ركود والتوقعات للأجل القصير تشير إلى مزيد من الضعف، قد يبلغ انكماشاً قدره ٠,٩ ٪، فقد طالبت المنظمة الدول الغنية بخفض الضرائب والالتفات إلى الأسر الأشد فقراً، وقد أيدتها في ذلك منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي حذرت في تقرير لها ان ملياراً ونصف مليار عامل سيعانون من صعوبات مالية، ستجتم عن تراجع رواتبهم بنسبة ٥,٠ ٪، وقد عمدت الولايات المتحدة في نهاية تشرين الثاني إلى إقرار خطة لديها بقيمة ٨٠٠ مليار دولار، يشتري بمقتضاها المصرف المركزي الأمريكي، عبر ١٧ مصرفاً شريكاً له وعبر مزادات علنية ستبدأ الأسبوع المقبل، قروض الشركات العقارية، التي تسببت بأزمة الرهن العقاري بادئاً ثم الأزمة المالية لاحقاً، في محاولة لاعادة الثقة.

في الوقت الذي بدأت فيه المؤسسات الغربية المالية الكبيرة تقفل واحدة تلو الأخرى في الأسابيع الأخيرة تحت وطأة الأزمة المالية العالمية، فإن النظام المصرفي الإسلامي كسب مزيداً من الثقة، ويقوم الاقتصاد الراسمالي بتجيير هذه الثقة لخدمة نظامه، ففي 24 تشرين الثاني قامت وسيطتين بريطانيتين بدعوة المستثمرين في الشرق الاوسط لانقاذ المصرف البريطاني باركليز، ما هو ملفت هي قيمة العمولة التي تم دفعها للوسطاء لتحويل 32,1 ٪ من سيطرة المصرف لصالح مستثمرين خليجيين والتي بلغت 50 مليون جنيه استرليني.

يتوقع كافة الخبراء ان يستمر تشنج في الاسواق المالية في تقلبات الاسعار لفترة عام على الاقل، مع ما قد ترافقه الازمة من تأثيرات على صعيد سقوط مؤسسات كبيرة، وتغيير في الادارات، ونسبة تطاير القيم في الاسواق، ونقص السيولة. وقد قامت المصارف المركزية بتأمين السيولة للمساعدة في التوصل لتوازن، وقد اعلنت السلطات الرقابية التقليدية عدة ضوابط وتوصيات

محاسبية بهدف الشفافية، لتخفيض نسب التشنج لدى المستثمرين والتي بلغت في بداية شهر تشرين الثاني 2008 بحدود 60% مقارنة مع 4% في الفترة نفسها في العام 2007.

ولتفهم الوضع في محاولة لتحليل المسببات لتجنبها في تعاملات النظام المالي الاسلامي، فقد برزت لترددات الازمة انعكاسات عدة، اولها في تصرفات الشركات حيال المستثمر، وفي تصرفات المستثمر وتوجهاته، ولتفهم ذلك ناخذ نتائج الاحصاء التي قامت به شركة نورثن روز في ايلول 2008 حول انعكاس الازمة على تغير في تصرفات الحوكمة الادارية في الشركات، ووصلت الى استنتاج ان التغيرات كانت ما يلي :

-	على الموافقة على القروض	نسبة 70,30 %
-	الوثائق المرتبطة بالعمليات	نسبة 36,50 %
-	ادارة المعلومات	نسبة 41,10 %
-	مكافحة تبييض الاموال	نسبة 47,40 %
-	ادارة المخاطر	نسبة 74,50 %
-	تغيرات بسيطة	نسبة 16,70 %
-	مختلف	نسبة 3,60 %

لا شك ان المؤسسات ضاعفت النظم والاجراءات لتخفيض المخاطر وتوزيعها، وذلك تبعا لشروط القروض او للأسواق او للتشغيل او للسيولة، والمطلوب هو تحسين شروط الحوكمة الادارية، من حيث توزيع الصلاحيات بشكل مكتوب ومفهوم وواضح يتزافق مع المهام من مصدرها من مجلس الادارة الى القيميين على التشغيل اليومي للعمليات لكفية وحدود القيام بالعمليات.

وعلى صعيد المستثمرين، بعد ان حد التشنج من شهيتهم في الاسواق التقليدية، يحوم كثير منهم حول مفاهيم الاقتصاد والتمويل الاسلامي، خاصة وان نسب التطور في السنوات السابقة قاربت 15% سنويا مع وجود ما يقارب 800 مليار دولار من الايداعات والاستثمارات، باشكال متعددة. الملفت ان الاستثمارات الاسلامية لم تأت من المسلمين والبلدان الاسلامية، ولكن من مصادر استثمارية متعددة غير اسلامية تفتش عن التنوع في الاستثمارات، والتي جعلت من امتداد النظم الاسلامية ظاهرة غير عادية.

فمناعة النظام المالي الاسلامي تأتي من النظام نفسه الذي يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، لتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل

الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائته عبر هذه المساهمة، فهل هذه المناعة كافية في حال تطور الاسواق، وهل على الاسواق المالية الاسلامية ان تبق على ما هي عليه دون مضاعفة النظم، ودون تحسين شروط الحوكمة.

وبشكل عام وعلى الصعيد المالي هناك حاجة لتحسين ثقة الاسواق، ويمكن ان يكون عبر تطبيق الحوكمة الادارية. فبعد اكثر من شهرين من الاخبار المتشنجة للاسواق المالية، والتي رافقها وجود مغالطات في التقييم المالي لعناصر البيانات المالية، وان لم يغب السؤال عن اجراءات الضبط الداخلي والتي عطلت مفاعيل الحاكمية الادارية، وهنا يفترض فهم ما هية العوامل التي اثرت على فعالية المراجعة المبنية على قواعد فصل الوظائف، والتي تعتمد عليها اسس حسن التصرف المصرفي، وهل تصرفات اعضاء مجلس الادارات والمديرين في الادارة العليا كانت متوافقة مع التوصيات الصادرة عن السلطات المالية والرقابية والتي تظهر المصدقية والمهنية، وما هي مفاعيل الثقة في المؤسسات ومجالس ادارتها من جهة وفي السلطات الرقابية من جهة ثانية.

عادة يتطلب التشكيك في مؤسسة مالية سلسلة من المخالفات وعدة فضائح مبنية على وقائع لها تأثيرات على حاكمية المؤسسة المالية، مما يرفع نسبة المخاطر مهما كان نوعها، سيولة او تشغيل، وهنا قدرة مجلس الادارة في كشف المخاطر على اختلاف مصادرها وتحديدها وتوجيهها والسيطرة عليها.

يمكن التوقع لاي مدير مصرفي ان يوجه اي خط انتاج، وان يكون له نظرة شمولية على مجمل العمليات، وان كانت من مسؤولياتهم التأكد من استخدام موظفين ذوي اخلاق، ولديهم امكانية اتخاذ القرار المناسب بكفاءة مهنية، واعطاء المشورة بشكل استباقي حول المخاطر المرتفعة واماكنها، مع التأكد من فعاليتهم الاستباقية، والمراجعة الاستكشافية للنشاطات المنخفضة الخطورة، فكيف يمكن الحكم على قراراتهم في التشغيل العادي قبل تعرض المؤسسة لأزمة.

فتطابق المؤسسة مع الاجراءات تختلف تبعاً لحجم وتعقيدات المؤسسة المالية، فالنظم الجديدة ومتطلبات التقارير الاحترافية، تدرجها المؤسسات المنظمة في كل سنة لتحسين الشفافية ومصدقية، كما يفترض تحليل النظم الجديدة لتحديد انعكاس على الاجراءات الداخلية في المؤسسة.

وهل يكفي تحسين مستوى التدريب، ومقارنه مثلا مع توجيهات سارينز اوكسلي، لردئ المخاطر، علما عن تحديد عشرة مخاطر بالنسبة للشركات الصغيرة ومنها :

- بيئة الرقابة
- تصميم الرقابه، والضبط
- المحاسبة ورقابة الافصاح،
- مستوى وتدريب المحاسبية في المؤسسة،
- مستوى تدريب المحاسبية في الشركة،
- اقرار الايرادات،
- الية الاقفال للحسابات المالية،
- رقابة السيولة في المكاتب الخلفية،
- مطابقة للحسابات بدون او بتغطية غير كافية،
- المعلوماتية،
- تجميع، ودمج الحسابات في الشركات المرتبطة.

وهل يكفي اعتماد تطبيقات برامج الحوكمة المصرفية وادارة المخاطر على درجة تدريب الموظفين في كافة المستويات في المكاتب الامامية والخلفية، بحيث تكون مسؤولية الادارة العليا في ابقاء جميع العاملين بصورة كامل المستجبات والتغيرات الحاصلة لافضل التطبيقات الرقابية. وما هي ادوات قياس ارتباط الموظفين بالثقافة الادارية وبالوعي الاداري داخل المؤسسة.

الاحداث الاخيرة التي عصفت منذ عدة اشهر اضاءت على اهمية الشفافية، وعلى رؤيا واضحة ومستقبلية لراسمال للسيولة ولادارة المخاطر من قبل الادارة العليا، وحددت الحاجة لتحسين عوامل الثقة بين الزبائن والمؤسسات المالية من جهة وبين المصارف فيما بينها، والسلطات الرقابية، وهي امور يتوجب ان ينظر اليها الفكر المالي الاسلامي بجدية لمنع وصوله الى مشكلة بنيوية، حيث ورغم اختلاف المبادئ، فان المصارف الإسلامية، وان كانت الأزمة الحالية غير مؤثرة فيها، فقد لا تكون مستقبلا بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الائتمان ستاندر اند بورز، ذكر مؤخراً، أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تسد سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وان الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يتضاعف حجم الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 سيستثمر منه 25%

في منطقة الشرق الأوسط، و75% في جميع أنحاء العالم، فنكون بالتالي عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج.

في السنوات القادمة قد يتوجب على السلطات الرقابية للنظم المالية التقليدية والاسلامية وعلى الادارات العليا ومجالس الادارات والتركيز على ما يلي :

- كيفية التأكد من تطابق المؤسسة المالية مع القواعد والمبادئ المالية الموضوعية من قبل السلطات الرقابية،
- الحكم المتخذ على صعيد قرارات النشاطات،
- اذا كانت هناك مراجعة لتبعات القرارات المتخذة،
- عند اختيار وتطوير النشاط، هل تؤخذ المخاطر كافة بعين الاعتبار،

وبالنتيجة فالمؤسسة المالية التقليدية والاسلامية يفترض بهما التركيز على القواعد التالية:

- تقوية الرقابة الاحترافية بما يتعلق براسمال والسيولة وادارة المخاطر،
- تحسين شروط الشفافية والتقييم،
- تغيير دور واستخدام تصنيف القروض،
- تقوية تجاوب السلطات الرقابية مع المخاطر،
- تعامل ثابت ومتين مع الضغوطات في المؤسسات المالية،
- اعتبار قدرات المخاطر الجديدة في المستقبل،
- زيادة امكانيات السيولة،
- التعاون مع شركات متخصصة لكشف وتحليل المخاطر،
- تطبيقات فعالة وحيادية لتقييم دائم على مستوى المؤسسة،
- توقيت ونوعية انسياب المعلومات الى الادارة العليا،
- تعميق التواصل الداخلي في المؤسسة،
- قياس مخاطر اعلامي ومتجاوب، وادارة تقارير،
- ميزان ما بين شهية المخاطر و السيطرة على المخاطر، وذلك بزيادة الرؤيا بوضع اسس شهية المصارف على المخاطر، الاخذ بالرؤيا الشاملة للمخاطر، وضع الحكمية والالية الرقابية، والاجراءات بحيث يتم الابلاغ عن اية خروقات،
- يتوقع من السلطات القياس الدوري لمنظومة الاقراض مقارنة مع البنة الاقتصادية التي تحيط بالمؤسسة المالية،

- الدور الاستباقي للإدارة العليا في فهم المخاطر الكامنة،
- دور التواصل وانسياب المعلومات على مؤشرات المخاطر،
- انعكاس طبيعة ودينامية المخاطر في أساليب قياس المخاطر،
- المؤشرات النوعية للمخاطر التي تعكس تطبيقات مؤشرات إدارة المخاطر، والتي لا تستشعر بها القياسات الرياضية للمخاطر، بعد أن أصبحت الاحتمالات الرياضية خطراً بحد ذاتها.
- زيادة دور المديرين المستقلين لإدارة المخاطر في إطار الحوكمة.

خاتمة وبسقوط كثير من النظريات الراسمالية في التطبيق، وبالتفتيش عن معطيات المدينة الفاضلة تحت غطاء من المعايير الإنسانية التي وضعها الغرب قد نضج عن مفاهيمنا، قد ترد إلى المصارف الإسلامية كثير من الأيداعات المالية، لخفض الفوائد التي قد تقارب الصفر % في توجيه الأموال نحو الاستثمار، مرفقا بنقص في الثقة في بعض الأطر المالية التقليدية، ولكن الاستفادة القصوى تمكن في تحليل جذور الأزمة، ووضع النظم الإدارية والرقابية والقانونية والمعيارية لتفادي تكرار ما حصل في النظام المالي الإسلامي، ويبقى الأهم في الحفاظ على الفكر في أصوله وعدم الانجرار في متاهات التعقيدات المالية التي تعود عليها المستثمرون، خوفاً من الخروج عن الشريعة في إطار البحث عن توازن جديد قد يفضي بنا إلى راسمالية جديدة بغطاء إسلامي.